المواطنة الصالحة:دراسة تأصيلية نقدية للمفهوم

د. عمر مرزوقي، أستاذ محاضر (أ)، جامعة باتنة 1
merzougui.omar@gmail.com
أ. شهيناز كشرود، طالبة باحثة، جامعة باتنة 1
chahi.melak@gmail.com

ملخص:

يهدف هذه المقال إلى تقديم صورة متزنة لمفهوم المواطنة وتحليل المركبات التي يتألف منها من جهة وبحث طبيعة التأثير والتأثر والتفاعل المطلوب من جميع مكونات هذا المعنى لتعزيز مقوماته الذاتية وإيجابية علاقاته الخارجية من جهة ثانية، انطلاقا من الإشكالية التالية: ماهي دلالات مفهوم المواطنة بصيغته الغربية الحالية المطروحة للتصدير لبقية دول العالم ومنها بلادنا العربية والإسلامية؟ وهل يخلو من التحفظات المأخوذة عليه؟، انطلاقا من انه ليس ثمة تعريف واحد للمواطنة،وليس هناك نموذج يمكن اعتباره الأفضل من حيث التشريع أو الممارسة في دول العالم اليوم.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، الوطنية، المواطنة الصالحة.

Abstract:

This article aims to provide a sober image of the concept of citizenship and analysis of compounds which it is composed, on the one hand, and discussion the nature of the influence and vulnerability, and the required interaction of all the components of this sense to enhance the self-constituents and positiveness of its external relations, on the second hand ,axes from the following problematic: What are the connotations of the concept of citizenship in its current Western formula put up for export to the rest of the world, including our Arab and Islamic country? Is devoid of reservations taken him?, on the grounds that there is not a single definition of the citizenship, there is no model can be considered the best in terms of legislation or practice in countries of the world today.

Key words: Citizenship, patriotism, good citizenship.

مقدمة:

البحث عن معنى للانتماء غريزة فطرية يحتاجها كل إنسان، وعادة ما يُنسب الإنسان لأبيه وأسرته ومن ثم لوطنه وعقيدته. ومع أن الواقع يبرز عدداً من "صراع الانتماءات" بين هذه الدوائر وغيرها،و يتعداه إلى خلق عدد من التوترات والمخاطر على المستوى الأسري والوطني.. بل والعالمي، لذا اضحت الحاجة اليوم أكثر إلحاحاً إلى نمذجة واعية لتأطير هذه الانتماءات وإبراز منظومة من التفاعل فيما بينها لتخدم كل واحدة منها الأخرى فيما يحقق مصلحة الجميع ورفاهيته ...ولاتزال مجموعة من المفاهيم في ساحتنا الثقافية والاجتماعية شائكة وغير مضبوطة في وعي أفراد المجتمع ومؤسساته، مما يسبب خللاً في الممارسات السلوكية التي هي اليوم أحوج ما تكون إلى دور رائد وشجاع من العلماء والمفكرين ليحسموا إشكالاتها ومن ثم يسهموا في تشكيل وعي المجتمع فيما يخدم علاقة الإنسان بنفسه وبيئته وعالمه.

ولمناقشة وتحليل هذا الموضوع سيتم البحث في العناصر التالية:

أولا: في مفهوم المواطنة وأبعادها.

ثانيا: الفرق بين المواطنة وبعض المصطلحات الشبيهة.

ثالثاً: العولمة والمواطنة.

أولا: في مفهوم المواطنة وأبعادها.

1- تعريف المواطنة:

أرتبط ظهور مفهوم المواطنة بدلالاته المعاصرة إلى حد كبير بظهور الدولة الحديثة ذات السيادة في أوروبا في القرن السابع عشر. فالخوف من استبداد الدولة التي تحتكر حق استخدام القوة في المجتمع أدى إلى ظهور فكرة المواطن "الذي يمتلك"، والمواطنة مفهوم غربي المنشأ، تعكس جذوره التطور التاريخي والاجتماعي الغربي،وقد اكتسب هذا المفهوم دلالات مختلفة نتيجة لارتباطه بتطور الجماعة السياسية في الغرب.

- ففي السياق الغربي للمواطنة أشارت دائرة المعارف البريطانية بأنها: «علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، وهي بذلك تضمن للمواطن التمتع بالحقوق تجاه الدولة، كما تخول له امتيازات خارج دولته .والمواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقاً سياسية مثل الانتخابات وتولي المناصب العامة.(ايايموت،15جانفي2017).

- كما تعرف المواطنة بأنها "علاقة قانونية بين الفرد والدولة، تحدد على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات بين الأفراد." ووصف المواطنة بأنها علاقة قانونية هو بمثابة التأكيد على ان انتماء الفرد للمجتمع وما يترتب على ذلك الانتماء من حقوق وواجبات إنما هي مسائل يحددها الدستور والقانون.

- كما يمكن تعريف المواطنة بأنها "مجموعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحريات المدنية والتي يكتسبها الفرد قانونيا وفعليا، من خلال عضويته في مجتمع معين وعلى قاعدة المساواة مع غيره من الأفراد."

- كما تعرف المواطنة بانها: «علاقة قانونية بين الفرد والدولة " تقوم على جملة من الحقوق والواجبات المتلازمة.

وتتعدد التعريفات المقدمة للمواطنة وكذلك الأبعاد كما سبق تفصيله. وفي الوقت الذي يختلف فيه المشتغلون بالمواطنة من الباحثين حول الكثير من التفاصيل فان الأغلبية منهم تتفق حول وجود ثلاثة مكونات للمواطنة هي: الجزء القانوني، الجزء السياسي، والجزء الاجتماعي.

فالمواطنة، وفقا للمدخل القانوني، تتحدد وفقا للنصوص الدستورية والقانونية التي ترتب الحقوق المختلفة للفرد والواجبات التي عليه تجاه المجتمع، والوسائل التي يتم من خلالها التمتع بالحقوق والإيفاء بالواجبات. ويكون المواطن، وفقا للمدخل القانوني، بمثابة الشخصية القانونية التي لها الحرية في السلوك وفقا للقانون وفي التمتع بحماية القانون. ولا يشترط المدخل القانوني مشاركة المواطنين في صياغة القوانين. كما لا يشترط ان تكون الحقوق موحدة للجميع. وتتطلب المواطنة، وفقا للمدخل السياسي، المشاركة السياسية للفرد في مختلف المؤسسات والعمليات السياسية في المجتمع. والمواطنة وفقا للمدخل السياسي هي "العضوية في مجتمع سياسي يحكم نفسه بنفسه" سواء أكان ذلك المجتمع مدينة كما كان عليه الحال في المدينة الدولة عند اليونان أو دولة كما هو عليه الحال اليوم. ويركز المدخل الاجتماعي للمواطنة على عضوية الفرد في المجتمع بما يترتب على تلك العضوية من اكتساب الفرد لهوية متميزة، وهو ما يسمى بالبعد النفسي للمواطنة. وهناك من يذهب إلى القول بان إحساس الفرد الذاتي بالانتماء يؤثر على قوة وتماسك المجتمع.

وتشمل المواطنة، بأجزائها الثلاثة، انتماء الفرد إلى مجتمع (الهوية)، مجموعة من الحقوق والواجبات، والمشاركة السياسية. ويختلف المفكرون حول تعريف وأهمية كل مكون من المكونات الثلاثة السابقة، وحول العلاقات السببية بين المكونات الثلاثة. فهناك من يقول بان البعد القانوني للمواطنة يحدد الحقوق التي يتمتع بها المواطنون وبالتالي أنواع الأنشطة التي يمكنهم المشاركة فيها. ويؤدي تمتع الفرد بالحقوق (المشاركة) إلى تقدير الفرد لذاته وبالتالي تقوية شعوره بالانتماء الى المجتمع (البعد الاجتماعي) وهو ما يؤدي بدوره إلى تحفيز الفرد على المزيد من المشاركة.(خضر2006،ص167)

2- المواطنة في الإسلام.

إن مشكلة المسلمين – في هذا العصر– أنهم يتعاملون مع قضايا الحياة لا من خلال قيم دينهم مباشرة، ولا من خلال مصالحهم المستقلة، وإنما من خلال التفاعل مع حضارة الآخر إما استلاباً لمعطياتها الحضارية، أو مخالفة لها ورفضاً، بذريعة العداء التاريخي مع هذا الآخر، أو الاختلاف الديني معه .وقضية المواطنة من هذه القضايا، فقد غالى بعضهم في الانفعال بها في منطلقاتها الفكرية التي تجعل محور الولاء هو الوطن بديلاً عن الدين باسم (الوطنية) وخالف ذلك آخرون فحاربوها باسم الإسلام.

أما من الناحية العملية فإن تعامل كثير من المؤسسات المعنية بها لم يكن بالجدية المفترضة بشأنها، ولا ينفي ذلك وجود اهتمام ببعض الأشياء الجانبية كالنشيد الوطني وتحية العلم وإحياء التراث الشعبي الوطني، إنما المقصود أن المواطنة بصورتها الحضارية حقوقاً وواجبات وحفظاً للذمم، واحتراماً للنظام، لم تأخذ حقها المطلوب ولم تؤصل في النفوس مما جعل الولاء للوطن مجالاً للمساومة أمام خطر الأيدلوجيات المنطلقة من خارج الوطن. (الكواري2001،ص66)

أما التعريف الإسلامي للمواطنة فينطلق من القواعد والأسس التي تنبني عليها الرؤية الإسلامية لعنصري المواطنة وهما الوطن والمواطن وبالتالي فإن الشريعة الإسلامية ترى أن المواطنة هي تعبير عن الصلة التي تربط بين المسلم كفرد وعناصر الأمة، أي بين المسلمين، والحاكم والإمام، تلك الصلة التي تجمع بين المسلمين وحكامهم من جهة، وبين الأرض التي يقمون عليها من جهة أخرى. وبمعنى آخر فإن المواطنة هي تعبير عن طبيعة وجوهر الصلات القائمة بين دار الإسلام وهي (وطن الإسلام) وبين من يقيمون على هذا الوطن أو هذه الدار من المسلمين وغيرهم. (هويدي 1995،ص13)

ولعل أكثر الأمور إثارة للجدل عندما يتعلق الأمر بوضع المواطنة في الإسلام وضع الأقليات من المواطنين من غير المسلمين. ويمكن الإشارة هنا إلى مدرستين على الأقل:

- هناك عدد قليل ولكنه مؤثر من المفكرين الإسلاميين يرى بان فكرة المواطنة وبما تتضمنه من تأكيد على المساواة، التعاقد بين الفرد والدولة، ربط الحقوق بالواجبات، والتأكيد على أهمية المجتمع، تنبع من الدين الإسلامي.

- فالدكتور محمد عمارة يرى، في كتابه "الإسلام وحقوق الإنسان"، ان الإسلام يعتبر الحرية، الشورى، العدل، التعليم، والمعارضة السياسية ليست حقوقا فقط ولكن واجبات أيضا على الإنسان. ويذهب المحامي المصري فهمي هويدي في كتابه "مواطنون لا ذميون" إلى تقديم فهم معاصر للقرآن والسنة والى التأكيد على ان المسيحيين في العالم الإسلامي هم مواطنون لهم حقوق وعليهم واجبات مساوية لنظرائهم من المسلمين رافضا اعتبار المسيحيين "ذميين" وبمواطنة "أقل." والمواطنة في الإسلام، وفقا للبعض، لا ينبغي ان تقوم على الخصائص الشخصية كالدين، العرق ولكن على الميلاد أو الإقامة داخل الدولة.

وفي الوقت الذي يبدي فيه البعض تحسسا من فكرة المواطنة القائمة على الرابطة الجغرافية على اعتبار أنها فكرة غربية وعلمانية، فان راشد الغنوشي يرى انه لا يوجد صراع وراثي بين الإسلام والغرب أو بين الإسلام والحداثة. ويدعو الغنوشي إلى إعطاء النساء حقوقا مساوية للرجال وإعطاء غير المسلمين المقيمين في الدولة الإسلامية حقوقا مساوية لحقوق المسلمين وذلك مؤشر على الأهمية التي يعطيها الإسلام للعدل بين الناس كل الناس وليس المسلمين فقط. فالعدل مطلوب حتى في مواجهة الأعداء المهزومين. ويخلص الغنوشي إلى ان فهم النصوص على ضوء الظروف الحديثة يفضي إلى القناعة بضرورة تمتع غير المسلمين بنفس الحقوق التي للمسلمين بما في ذلك تولي المناصب العامة باستثناء رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة. وفي الوقت الذي يعارض فيه الغنوشي إلغاء الجزية فانه يدعو إلى فرض الجزية والزكاة على المسلمين وغير المسلمين.

- ويرفض آخرون في المقابل تبني مبدأ "المواطنة المتساوية" لأنها وعلى عكس الدولة فكرة علمانية. كونها تؤسس للحقوق والواجبات بالاعتماد على الرابطة الجغرافية والمتمثلة في الانتماء إلى مجتمع معين وليس على الخصائص الشخصية "اعتناق دين معين مثلا." كما تنبع أيضا من مساواتها للمسلمين بغير المسلمين وللرجال بالنساء.

ولا يقتصر ظهور الأساس الشخصي للمواطنة على المسلمين. ففي المجتمعات المسيحية القديمة كان الدين يمثل احد العوامل المحددة لمكانة الشخص. وكان الولاء لأحد سادة الإقطاع في مرحلة تالية عامل

هام في اكتساب المواطنة رغم ما في ذلك من تناقض. وقد تضاءلت الروابط الشخصية للمواطنة في أوروبا المسيحية بظهور الدولة الحديثة والتي لم تصل العالم الإسلامي إلا في وقت متأخر. (الخوري 20 جانفي2017).

أ- إشكالية الإسلامية والوطنية:

استجابة التشريع الإسلامي لسنن الحياة الاجتماعية أمر جلي وواضح، لكن استجابتنا نحن أو تقديرنا للمسألة الاجتماعية محل النقاش قد يشوبها غبش أو خلل وذلك الذي يحتاج إلى مدارسة ونقاش ...وهنا فالإسلام يعترف بعملية الانتماء الاجتماعي للأسرة (ادعوهم لآبائهم) والقبيلة (وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا) والدولة (وقال الذي اشتراه من مصر لامرأته أكرمي مثواه) وجعلها أحد مقاصد الحياة الاجتماعية. ونسب القرآن الرجل لبلاده، ولكنه في الوقت ذاته أكد على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أنه "ليس منا من دعا إلى عصبية" أو جاهلية أو قومية وأحداث السيرة مليئة بشواهد كثيرة في هذا المعنى.

لكن المسألة المهمة هنا هي أن تجاوز الناس لحدود معنى القبلية أو العصبية أو الإقليمية لا يعني إبطال مفعولها إسلاميا وفطرياً، ذلك أن الإسلام لم يأت ليمنع ما فُطر عليه الناس بل ليهذب ذلك المعنى وذلك السلوك. وما أكثر ما تنتهك الوطنية-المواطنة في مختلف المجتمعات بسبب العصبية والعنصرية والقبلية والإقليمية.. الخ وكل ذلك من خروقات تقع على الوطنية الحقيقية سمة جاهلية كما عبر عن ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم للصحابي الذي تلفظ – مخطئاً " -يابن السوداء"!.. ذلك أن السواد والبياض ليس صنعة بشرية وإنما إرادة إلهية، ومن يستنقص الخلق فإنما يتجرأ على الخالق. ومن يقدِّم من لا يستحق على من يستحق فإنما يخرق الوطنية ويبوء بإثم من حُرم من قدرات ومهارات من كان أهلاً لذلك المكان، والذي يجعل البعض يقف سلبياً أمام مصطلح الوطنية أو القومية، وفي ذلك تجاوز للحد والوظيفة التي يجب أن يقف عندها دور هذا المفهوم .

وإذا ما أردنا تجاوز الخلاف القائم بين هذا وذاك بين فكر التضاد و الإلغاء بين من يرى أنها وسيلة الوحدة وبين من يرى عدم أهميتها البتة، فإن المنهجية العلمية والموضوعية تستدعي أن نطرح فكراً يتجاوز حدود المصادمات ويؤصل لتشكيل فكر ناضج وواعٍ ومؤصَّل ومستوعب لحجم التحديات الذي يشهدها عالمنا العربي الإسلامي اليوم.

إنه من الأهمية بمكان القول بأن مفاهيم الإلغاء والإقصاء والتنكر دائماً ما تخالف طبيعة الحياة وبالتالي يصعب عليها إكمال مسيرتها.. فالاعتراف بوجود الأشياء وما يضادها بغض النظر عن قبولها أو رفضها هو سنة حياتية جارية، هذا فضلاً عن قدرتنا ومهارتنا الفكرية والذهنية على التأليف والتوظيف الأمثل للدور المناسب والأكمل لكلٍّ فيما يخصه. وذلك أن كل إلغاء للآخر هو مسلك مجاف لطبيعة الحياة. ولذلك فالأصل هو استهداف الحكمة المشروعة في التعامل مع الأفكار والأشخاص والمفاهيم والمقتنيات. ومن هنا نؤكد بأن إقصاء " البعد الإسلامي" من أجل الوطنية وإحلالها إجمالاً كمنهج توحيد وطني لا يتناسب وسيادة التشريع الإسلامي ومرجعيته في البلد المسلم، وبالمثل فإن نفي "البعد الوطني" وأهميته في احترام خصوصيات الشعوب والأفراد وفي انتماء الإنسان وحبه لوطنه وسعيه لنهضته وتنميته والدفاع عنه خلل آخر.وهنا يشير الشيخ ابن حميد (رئيس مجلس الشورى السعودي 1423) بأن الحقيقة التي لاشك فيها هي أن الإسلام يؤكد على إعلاء الرابطة الدينية على كل رابطة سواها، سواء أكانت رابطة نسبية أم إقليمية أم عنصرية، فالمسلم أخو المسلم، والمسلم أقرب إلى المسلم من أي كافر بدينه، وهم يد على من سواهم، وهذا ليس في الإسلام وحده بل طبيعة كل دين وكل

عقيدة، والوحدة المطلوب تبنيها على مستوى العقيدة غير تلك المطلوبة على مستوى الوطن فالأولى أرقى وأسمى من أن تحدُّها الحدود والأخرى بطبيعتها ووظيفتها لها حدود، ومن هنا فالفهم الذي نريد التأسيس له وتأصيله، هو أن الحدود الواقعية معتبرة وأن وحدة الأمة عالمياً لا تتنافى وخصوصيتها وطنياً، فلكلٍّ أهميته واعتباره وآثاره لكن نفي أي منها لصالح الآخر يعكس تقصيراً في استدراك حقائق الوطنية وأبعادها ومقاصدها من جهة والشريعة الإسلامية من جهة أُخرى. (الشريدة 1426هـ،ص10)

ب - أنموذج الصورة الاسلامية للوطنية:

وفي ضوء ذلك نرى أن الإسلام يعطي مفهوماً إنسانياً شاملاً للوطنية. ذلك المعنى الذي ينصهر فيه الولاء أو الانتماء من الجزء إلى الكل، بحيث لا يتوقف امتداد الولاء أو الانتماء عند حدود العائلة أو القبيلة أو البلدة، وإنما يتسع ليشمل كل شيء من مكان الوطن وزمانه ودونما حدود لمعنى السياسة والجغرافيا أن (قولوا للناس حسناً) (وتعاونوا على البر والتقوى) بل وفي حال عدم الوفاق أياً كان (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى).

والوطنية – كما أشرنا سابقاً – ليست مفهوماً سياسياً فحسب، بل هي مفهوم يستوعب مجالات مختلفة في واقع حياتنا الاجتماعية. وهذا الفكر مقيد بحدود الزمان والمكان، ولا يستطيع البحث العلمي النزيه أن يُجرد الفكر الوطني الإنساني من حدوده الزمكانية، وإذا كان الإسلام يعطي لمفهوم الأمة تصوراً شاملاً أو كلياً، فإن ذلك التصور – كما أشرنا- لا يتعارض مع تصور الوطنية في حدود الزمان والمكان، ذلك أن التصور السليم للوطنية له مستويين هما :

أ - مستوى العلاقة بين الفرد ووسطه الاجتماعي .

ب - مستوى العلاقة بين الفرد والوسط الاجتماعي الإنساني العالمي.

ورقيّ الوسط الثاني يعتمد اعتماداً كلياً على رُقي الوسط الأول. فإذا حافظ الفرد على اتزان حبه وانتماءه لوطنه وأهله وأبناء عشيرته فإنه من الطبيعي أن يحافظ على ذلك بالنسبة للأمة.. بل والعالم أجمع. غير أن القوى العالمية المعاصرة لا تريد للوطنية أن تنمو في هذين المستويين. وإنما تريد هذه القوى استبدال الوطنية المحلية بالتغريب Westernization والوطنية العالمية بالعولمة Globalization ولا شك أن عملية الاستبدال هذه تتم بوسائل الترغيب والترهيب، ووسائل الترغيب كثيرة منها الانضمام إلى اتفاقيات التجارة العالمية والمشاركة في المشروعات وإقامة منطقة تجارية عالمية في المنطقة الإسلامية وغيرها من المنظمات والشركات العالمية، ووسائل الترهيب كثيرة منها: الحرب الإعلامية على القيم الإسلامية، والغزو العسكري وتغذية الصراعات الطائفية.(الشريدة1426هـ،ص14).

3- أبعاد المواطنة.

ارتبط مفهوم المواطنة في نشأته وتطوره بظهور وتطور الدولة، وكان من الطبيعي نتيجة لذلك ان يتقاطع المفهوم في أبعاده المختلفة مع مفهوم الدولة، ويمكن إجمال هذة الأبعاد فيما يلي:

- البعد الجغرافي للمواطنة: يشير الى الإقامة المستمرة للفرد في إقليم دولة معينة، ومع أفراد آخرين. بل ان كلمة مواطنة في اللغة العربية والتي تم اشتقاقها من هذا البعد تعني لغويا الإقامة بشكل مستمر في مكان معين أو

دولة معينة ومع أفراد آخرين. وتعرف المواطنة اعتمادا على البعد الجغرافي بأنها "رابطة التعايش السلمي بين أفراد يعيشون في زمان معين ومكان معين (أي جغرافية محددة)."

- وللمواطنة بعد اجتماعي يتمثل في عضوية الفرد في مجتمع دولة معينة. ولا تتجسد عضوية الفرد في المجتمع بحمله للبطاقة الشخصية أو جواز السفر أو غير ذلك من الوثائق المحددة للهوية. ولكنها تتجسد من خلال الهوية التي يحملها الفرد والشعور بالانتماء إلى ذلك المجتمع. ويثير البعد الاجتماعي للمواطنة بعض الإشكاليات. فالدكتور عادل الشرجبي، أستاذ علم الاجتماع في جامعة صنعاء، يقتفى خطى العديد من علماء الاجتماع والسياسة ويؤكد على أن المواطنة "هي رابطة سياسية تربط الأفراد في مجتمعات الدولة القومية الحديثة." و تتكون الدولة القومية وفقا للشرجبي، من مكونين رئيسيين: مكون سياسي متمثل بالدولة، ومكون ثقافي متمثل بالأمة. أما تحديث الدولة ببعديها السياسي والثقافي فيتحقق وفقا للشرجبي من خلال إضفاء الطابع المدني على الدولة والأمة.

وتكمن المشكلة لدى الشرجبي وغيره من علماء الاجتماع في الربط الذي يتم بين "المواطنة" و"الدولة القومية" وبحيث تصبح المواطنة مرهونة بتحقق الدولة القومية. ولذلك يفرق بين مفهوم "الشعب" أو "المجتمع" من جهة ومفهوم "الأمة" من جهة أخرى. فالمجتمع أو الشعب عبارة عن مجموعة من البشر تعيش في إقليم محدد يخص دولة معينة. ولا يشترط في أفراد الشعب ان يتكلموا نفس اللغة أو يتبعوا نفس الدين أو ينحدروا من نفس الأصل أو غير ذلك، أما "الأمة"، وعلى النقيض من الشعب، فأنها مجموعة من الأفراد الذين يشتركون في ثقافة واحدة، وفي الوقت الذي تمثل فيه الدولة حقيقة سياسية وجغرافية، فان الأمة تمثل حقيقة ثقافية. وتتكون المجتمعات المعاصرة المكونة للدول، وكنتيجة لأسباب كثيرة كالهجرات وموجات النزوح والاستعمار وغيرها، من العديد من الأمم. وعلى العكس من ذلك فان الأمة الواحدة قد تتوزع بين أكثر من دولة كما هو حال الأمة العربية التي تتوزع بين أكثر من عشرين دولة.

وبالرغم من ان الكثير من الباحثين باتوا يستخدمون مصطلح الدولة القومية للإشارة إلى كل الدول دون استثناء الا انه من المهم بل من الضروري التفريق بين الدولة القومية التي تتطابق فيها حدود الأمة مع حدود الدولة من جهة،وبين الدول التي تتكون شعوبها من العديد من الأمم.

ومن الطبيعي في عالم يتكون من دول قومية ودول غير قومية، ان يرتبط البعد الاجتماعي للمواطنة بالدولة بشكل عام سواء أكانت دولة قومية أو غير قومية. بل يمكن القول بان مفهوم المواطنة قد ارتبط في ظهوره وتطوره بالدولة غير القومية أكثر من ارتباطه بالدولة القومية. وتصبح الهوية وفقا لهذا الفهم هي الشعور بالانتماء والرغبة في التعايش. ويمكن ان يتحقق الشعور بالانتماء من خلال التمتع بالحقوق والواجبات على قاعدة المساواة. وتصبح المواطنة عبارة عن "مجموعة من الحقوق والواجبات تثبت بحكم الصفة القانونية التي بموجبها يتأكد انتماء فرد إلى مجتمع بعينه."

- أما البعد الثالث من أبعاد المواطنة فهو البعد القانوني والذي يتصل بشكل مباشر بالركن الثالث من أركان الدولة وهو السلطة السياسية. فالمواطنة قانونيا تعني علاقة الفرد بالدولة، كحقيقة جغرافية وسياسية واجتماعية، تحددها وتحكمها النصوص الدستورية والقانونية وفق قاعدة المساواة الحقوق المختلفة للإفراد والواجبات التي عليهم تجاه المجتمع، والوسائل التي يتم من خلالها التمتع بالحقوق والإيفاء بالواجبات. وتتصف العلاقة القانونية بين الفرد والدولة بأنها علاقة مباشرة ولا تمر عبر وسطاء يمكن ان يلعبوا دور الوصي وهو

الأمر الذي يتناقض مع المواطنة المتساوية، كما تتصف أيضا بطابع دستوري وقانوني لا مجال معه لممارسة أي شكل من أشكال الوصاية على الآخرين.

- ويتصل البعد الرابع للمواطنة، وهو البعد السياسي، بالركن الثالث من أركان الدولة وهو السلطة السياسية. ويتحدد البعد السياسي للمواطنة من خلال المشاركة السياسية للفرد في مختلف المؤسسات والعمليات السياسية في المجتمع.(بركات 20 جانفي 2017)

4- مكونات المواطنة:

للمواطنة عناصر ومكونات أساسية ينبغي أن تكتمل حتى تتحقق المواطنة وهذه المكونات هي:

أ - **الانتماء**: إن من لوازم المواطنة الانتماء للوطن دار الإسلام "فالانتماء في اللغة يعني الزيادة ويقال انتمى فلان إلى فلان إذا ارتفع إليه في النسب، وفي الاصطلاح هو الانتساب الحقيقي للدين والوطن فكراً تجسده الجوارح عملاً، والانتماء هو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه وللدفاع عنه. أو هو "إحساس تجاه أمر معين يبعث على الولاء له واستشعار الفضل في السابق واللاحق

ومن مقتضيات الانتماء أن يفتخر الفرد بالوطن والدفاع عنه والحرص على سلامته. فالمواطن السعودي منتم لأسرته ولوطنه ولدينه وتعدد هذه الانتماءات لا يعني تعارضها بل هي منسجمة مع بعضها ويعزز بعضها البعض الآخر.

ب - **الحقوق**: إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقاً يتمتع بها جميع المواطنين وهي في نفس الوقت واجبات على الدولة والمجتمع منها:

أن يحفظ له الدين.

حفظ حقوقه الخاصة.

توفير التعليم.

تقديم الرعاية الصحية.

تقديم الخدمات الأساسية.

توفير الحياة الكريمة.

العدل والمساواة.

الحرية الشخصية وتشمل حرية التملك، وحرية العمل، وحرية الاعتقاد، وحرية الرأي.

هذه الحقوق يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين بدون استثناء سواء أكانوا مسلمين أم أهل كتاب أم غيرهم في حدود التعاليم الإسلامية فمثلاً حفظ الدين يجب عدم إكراه المواطنين من غير المسلمين على الإسلام قال تعالى: "لا إكراه في الدينً" (البقرة: 256)، وكذلك الحرية فهي مكفولة لكل مواطن بغض النظر عن دينه أو عرقه أو لونه، بشرط ألا تتعدى إلى حريات الآخرين أو الإساءة إلى الدين الإسلامي. (تقرير التنمية البشرية 2000،ص174)

ج- **الواجبات:** تختلف الدول عن بعضها البعض في الواجبات المترتبة على المواطن باختلاف الفلسفة التي تقوم عليها الدولة، فبعض الدول ترى أن المشاركة السياسية في الانتخابات واجب وطني، والبعض الآخر لا يرى المشاركة السياسية كواجب وطني.

ويمكن إيراد بعض واجبات المواطن في المملكة العربية السعودية التي منها:

- احترام النظام.
- التصدي للشائعات المغرضة.
- عدم خيانة الوطن.
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- الحفاظ على الممتلكات.
- السمع والطاعة لولي الأمر.
- الدفاع عن الوطن.
- المساهمة في تنمية الوطن.
- المحافظة على المرافق العامة.
- التكاتف مع أفراد المجتمع.

هذه الواجبات يجب أن يقوم بها كل مواطن حسب قدرته وإمكانياته وعليه الالتزام بها وتأديتها على أكمل وجه وبإخلاص.

د-**المشاركة المجتمعية:** إن من أبرز سمات المواطنة أن يكون المواطن مشاركاً في الأعمال المجتمعية، والتي من أبرزها الأعمال التطوعية فكل إسهام يخدم الوطن ويترتب عليه مصالح دينية أو دنيوية كالتصدي للشبهات وتقوية أواصر المجتمع،وتقديم النصيحة للمواطنين وللمسؤولين يجسد المعنى الحقيقي للمواطنة.

هـ- **القيم العامة:** وتعني أن يتخلق المواطن بالأخلاق الإسلامية والتي منها:

- الأمانة: ومن معاني الأمانة عدم استغلال الوظيفة أو المنصب لأي غرض شخصي
- الإخلاص: ويشمل الإخلاص لله في جميع الأعمال، والإخلاص في العمل الدنيوي واتقانه، والإخلاص في حماية الوطن.
- الصدق: فالصدق يتطلب عدم الغش أو الخداع أو التزوير، فبالصدق يكون المواطن عضواً نافعاً لوطنه.
- الصبر: يعد من أهم العوامل التي تساعد على ترابط المجتمع واتحاده.
- التعاضد والتناصح: بهذه القيمة تجعل المجتمع مترابطاً، وتتألف القلوب وتزداد الرحمة فيما بينهم.(ابن منضور،ص200)

5- **شروط المواطنة:**

لا شك في أن تحقيق المواطنة في الواقع يستلزم مساواة أمام القانون بين أفراد يعتبرون، بحكم الواقع، أعضاء في المجتمع، فيصون القانون كرامتهم واستقلالهم واحترامهم بصرف النظر عن انتمائهم القومي أو طبقتهم أو جنسهم أو عرقهم أو ثقافتهم أو أي وجه من أوجه التنوع بين الأفراد والجماعات، ويضمن منع أي تعديات على حقوقهم المدنية والسياسية، ويمكنهم من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات السياسية في المجتمعات التي ينتسبون إليها، وينمي إمكانات النضال السياسي السلمي للحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تدريجياً وإدارة أوجه الاختلاف ديمقراطيا من خلال الحماية القانونية والفعالية السياسية التي تكمن في حرية العمل الجماعي الحزبي والنقابي والمهني وغيرها من أنشطة المجتمع المدني، وتوظيف الإعلام الحر بما يسهم في إذكاء الوعي العام. في ظل تيسر هذه الوسائل السلمية، يستطيع المواطنون أفراداً وجماعات أن يؤثروا في مضمون القرارات الجماعية الملزمة لهم لما فيه ضمان لحقوقهم ومصالحهم ورفاههم.

نستخلص مما سبق أن الضمانات القانونية لحقوق المواطنة تكتسب أهمية كبيرة، وأنها تمثل شرطاً أساسياً ولازماً لتحقيق المشاركة السياسية للمواطنين،مع ذلك تستلزم المشاركة السياسية الحرة للمواطنين تيسر حد أدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أي قدراً من المشاركة الاقتصادية، بمعنى آخر، لا يتحقق مبدأ المواطنة المتساوية إلا في ظل برامج تنمية بشرية ناجحة ومتوازنة وعادلة.

إن التنمية البشرية الناجحة هي التي تؤمن للمواطن ما أصبح مصطلحاً عليه بالحريات السبع وهي:

- التحرر من التمييز على أساس الجنس أو الأصل أو العرق أو الدين.
- التحرر من الخوف ومن كل التهديدات للأمن الشخصي ومن التعذيب والاعتقال التعسفي.
- حرية الفكر والتعبير والمشاركة في عملية صنع القرار وتأسيس الجمعيات والانضمام إليها.
- التحرر من الفاقة والتمتع بمستوى معيشي لائق.
- حرية تنمية إمكانات المرء البشرية وتحقيقها.
- التحرر من الظلم ومن انتهاكات سيادة القانون.
- حرية مزاولة عمل كريم دون استغلال.

– ثانيا: الفرق بين المواطنة وبعض المصطلحات الشبيهة.

تعريف بعض المصطلحات القريبة في المعنى, ربما يفيد في تسليط الضوء وزيادة الوضوح، حيث سيبين أن المواطنة هي, درجة أعلى من المساواة, ومن الجنسية:

•المساواة: حقوق وواجبات متساوية.

•الجنسية: قاعدة قانونية واحدة (عامة ومجردة) للتمتع بجنسية الدولة.

•الوطنية: مشاعر وأحاسيس تجاه الوطن.

•الوطن: أرض وشعب وتاريخ وثقافة مشتركة.

•الدولة: كائن قانوني اعتباري مكون من, أرض وشعب وحكومة.

•القومية: صفات وراثية مشتركة, جينية وثقافية.

•الهوية: أوراق رسمية توضح الجنسية.(خوري 1993،ص217)

أ- **الوطن:** في اللغة . محلُّ الإقامة مطلقاً ومنزل الكائن حيث يولد وينشأ ويتربى تربية نفسية عاطفية وفكرية واجتماعية. فهو الحيز الجغرافي الذي يتخذه لنفسه مسكناً، وجمعه أوطان. واسم المكان منه (أيضاً) المَوْطن وجمعه المَواطن، والفعل منه أَوْطن يُوْطن: أي أقام وسكن ويقال: وطَّن الأرض، يوطِّنُها، توطيناً، واستوطنها يستوطنها استيطاناً: أي اتخذها وطناً، والمستوطن (بكسر الطاء) اسم فاعل، وبفتحها (اسم مكان)، وقديماً قال رؤبة بن العجاج : أَوْطنت أرضاً لم تكن من وطني.

ويمكن أن نستعمل فعل (واطن . يواطن) واسم الفاعل منه مُواطن؛ وجمعه مواطنون.

أما الوطن بالمعنى الخاص له فهو "البيئة الروحية التي تتجه إليها عواطف الإنسان القومية. ويتميز الوطن عن الأمة (Nation) والدولة (Etal) بعامل وجداني خاص، وهو الارتباط بالأرض وتقديسها، لاشتمالها على قبور الأجداد".

وقال أديب إسحق الدمشقي المولد والنشأة (1856 . 1885م): الوطن "عند أهل السياسة مكانك الذي تنسب إليه ويحفظ حقك فيه، ويعلم حقك عليه، وتأمن فيه على نفسك وآلك ومالك".(ابن منضور،ص201)

وفي ضوء ذلك كله ليس هناك مخلوق على هذه الأرض إلا وله وطن؛ ومن المعروف أن كل إنسان في العالم يملك حَيّزاً جغرافياً يطمئن فيه؛ وإذا غاب عنه اشتاق إليه . بغض النظر عن جنسه وعقيدته وطائفته وعشيرته. ويتميز الوطن من الدولة بأنه أكثر خصوصية منها على اعتبار الارتباط ببقعة جغرافية محدودة، ثم تماهى الوطن بالدولة؛ والدولة القُطْرية العربية خاصة لأننا صرنا نميز بين النضال الوطني لكل قطر عربي، وبين النضال القومي للأمة العربية، علماً أن أغلب التيارات الفكرية العربية ترى في تسمية الجغرافية التي تضم الأقطار العربية (الدول) وطناً واحداً، إذ أخذ أصحابها يطلقون عليه اسم (الوطن العربي) على اعتبار أن العرب "كانت واحدة في التربة وفي اللغة والشمائل والهمة وفي الأَنَف والحمِيَّة، وفي الأخلاق والسجية فسُبكوا سبكاً واحداً وأُفْرغوا إفراغاً واحداً" كما قال الجاحظ ذات يوم (مهنا 1988،ص93)،ما يعني أن الانتماء إلى العروبة غدا ثقافة أصيلة وإنسانية غير قائمة على العنصرية والعصبية إلى عرق دون عرق؛ وإلى دولة دون دولة، فهي الجوهر الجامع للانتماءات الوطنية المتعددة.

ب- **الوطنية:** تعرف الموسوعة العربية العالمية الوطنية بأنها "تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن. ويوحي هذا المصطلح بالتوحد مع الأمة"،كما تعرف بأنها "الشعور الجمعي الذي يربط بين أبناء الجماعة ويملأ قلوبهم بحب الوطن والجماعة، والاستعداد لبذل أقصى الجهد في سبيل بنائهما، والاستعداد للموت دفاعاً عنهما. (الكواري 2001، ص. 187).

في تقديرنا الوطنية هي الإطار الفكري النظري للمواطنة. بمعنى أن الأولى عملية فكرية والأخرى ممارسة عملية. والمواطنة "مفاعلة " أي مشاركة. وبهذا يكتمل ويتكامل معنى التجريد بالتجسيد. وقد يكون الإنسان مواطناً بحكم جنسيته أو مكان ولادته أو غيرها من الأسباب لكن التساؤل: هل لديه " وطنية " تجاه المكان الذي يعيش فيه؟. هل لديه انتماء وحب وعطاء... ذلك هو المعنى الذي نحن بصدد بحثه ودراسته وتجسيده.

يشير عدد من الباحثين بأن مفهوم الوطنية اصطلاح حديث..، إلا أن المعنى الذي تستهدفه الوطنية قد تناولته من قبل أفكار الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين، فالاهتمام بهذا المصطلح قد نشأ مع ظهور الدولة الحديثة وحدودها الجغرافية والسياسية.

وتتعدد مفاهيم الوطنية وتعريفاتها فمنها ما يحمل معنى عاطفياً وانتماءً وجدانياً للمكان الذي ألفه الإنسان، ومنها ما يحمل معنى فكرياً يفضّل فيه المكان على شريعة الرحمن ومنها ما يؤسس لمعنى قانوني يعبر عن واجبات المواطن وحقوقه تجاه وطنه. فالوطنية تعني "العاطفة التي تعبر عن ولاء الإنسان لبلده"، والوطنية عند آخرين تعني "تقديس الوطن وتقديمه في الحب والكره بل والقتال من أجله حتى تحل الرابطة الوطنية محل الرابطة الدينية"،والوطنية في معناها القانوني الحديث تعني "انتماء الإنسان إلى دولة معينة يحمل جنسيتها ويدين بالولاء لها". وتعرّف الموسوعة العربية العالمية" الوطنية بأنها تعبير قومي يعني حب الشخص وإخلاصه.

ويطرح د/ محمد قطب (1983) منتقداً مفهومي الوطنية والقومية وأنهما من منتجات الغرب فيقول بأن "الوطنية تعني أن يشعر جميع أبناء الوطن الواحد بالولاء لذلك والتعصب له أياً كانت أصولهم التي ينتمون إليها وأجناسهم التي انحدورا منها" بمعنى أن الولاء للأرض بغض النظر عن أي اعتبار آخر. ثم يتحدث عن مفهوم القومية الذي يتعدى حدود الأرض ليكون الولاء لأبناء الجنس الواحد أو اللغة الواحدة.

ونجد التجاوز في أبعاد معنى الوطنية والقومية لتشكل مفهوم العقيدة والدين على سبيل المثال في كتاب (قضية العرب) لعلي ناصر الدين إذ يقول "العروبة نفسها دين عندنا نحن "القوميين العرب" المؤمنين من مسلمين ومسيحيين لأنها وجدت قبل إلإسلام وقبل المسيحية في هذه الحياة الدنيا..مع دعوتها – أي العروبة -إلى أسمى ما في الأديان السماوية من أخلاق وفضائل وحسنات.

وإلى ذلك يشير د/ قطب (1983)في كتابه "مذاهب فكرية معاصرة " بأن هذين المفهومين تم تصديرهما من الغرب لقصد إماتة نزعة الجهاد الإسلامي ضد الاستعمار ومن ثم تحويلهما إلى حركات وطنية وبالتالي تحويل هذه الحركات إلى قوى وطنية سياسية ليسهل التعامل معها دون لغة الجهاد. ويذكر أن هذا الاتجاه المستورد إنما ولد في دار المندوب السامي البريطاني ليكون بديلاً عن الراية الإسلامية. ثم يؤكد على رفض هذين المفهومين بالقول بأن هذا المنهج الفكري " يعني بكل صراحة أن يكون المشرك الذي يشاركك في قوميتك أقرب إليك من المسلم الذي ينتمي إلى قومية أخرى.

وإلى هنا يتبين من خلال هذه الجولة المختصرة لمفهوم الوطنية مدى تباين المفاهيم وسعة الاختلاف فيما بينها (رفضاً وقبولاً) مما يؤكد الحاجة إلى طرحها للنقاش للوصول إلى فهم أكثر عمقاً وواقعية علمية ذلك أن هناك من يتحدث عن المفهوم – كما تبين -ويخلط بينه وبين مفاهيم العقيدة والشريعة الإسلامية ومنهم من يجعله عقيدة في ذاته إلى غير ذلك مما سبق طرحه. والملاحظ المهم إزاء ذلك كله أن هناك من يتحدث دون تخصص من جهة ويلغي من حساباته أحياناً اختلاف البلاد وأنظمتها وسياساتها وخصوصياتها من جهة واختلاف استخدام المفاهيم والمصطلحات العلمية وما يترتب عليه من جهة أخرى. وذلك ما ستفصح عنه نتيجة هذا الفصل والذي بعده. (الحقيل 1990،ص125).

- **المواطنة والوطنية:**

لبيان الفرق بين مفهوم المواطنة والوطنية يجب إدراج مفهوم آخر لا يقل أهمية عن المفهومين السابقين وهو مفهوم التربية الوطنية الذي يشير إلى ذلك الجانب من التربية الذي يشعر الفرد بصفة المواطنة ويحققها فيه، والتأكيد عليها إلى أن تتحول إلى صفة الوطنية، ذلك أن سعادة الفرد ونجاحه، وتقدم الجماعة ورقيها لا يأتي من الشعور والعاطفة إذا لم يقترن ذلك بالعمل الإيجابي الذي يقوم على المعرفة بحقائق الأمور والفكر الناقد لمواجهة المواقف ومعالجة المشكلات، فبهذا الجانب العملي تحصل النتائج المادية والتي تعود على الفرد بالنفع والارتياح والسعادة، وعلى الجماعة بالتقدم والرقي. (الحقيل 1990،ص126)

ومعنى ذلك أن صفة الوطنية أكثر عمقاً من صفة المواطنة أو أنها أعلى درجات المواطنة، فالفرد يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتسابه إلى جماعة أو لدولة معينة، ولكنه لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل لصالح هذه الجماعة أو الدولة وتصبح المصلحة العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة.

وقد أشار عبدالتواب إلى أن الحديث عن المواطنة والوطنية يختلف عن الحديث عن الانتماء والولاء، فأحدهما جزء من الآخر أو مكمِّل له. فالانتماء مفهوم أضيق في معناه من الولاء، والولاء في مفهومه الواسع يتضمن الانتماء، فلن يحب الفرد وطنه ويعمل على نصرته والتضحية من أجله إلا إذا كان هناك ما يربطه به، أما الانتماء فقد لا يتضمن بالضرورة الولاء، فقد ينتمي الفرد إلى وطن معين ولكنه يحجم عن العطاء والتضحية من أجله (سعيد 1998،ص43)، ولذلك فالولاء والانتماء قد يمتزجان معاً حتى أنه يصعب الفصل بينهما، والولاء هو صدق الانتماء، وكذلك الوطنية فهي الجانب الفعلي أو الحقيقي للمواطنة. والولاء لا يولد مع الإنسان وإنما يكتسبه من مجتمعه ولذلك فهو يخضع لعملية التعلم فالفرد يكتسب الولاء "الوطني" من بيته أولاً ثم من مدرسته ثم من مجتمعه بأكمله حتى يشعر الفرد بأنه جزء من كل(عبد التواب 1993،ص108).

د - **الطائفية:** يمكن تعريف الطائفية بانها نظام سياسي واجتماعي مختلف يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية، وتحكم وفق قانونها وشرائعها الدينية والتي يقوم فيها رجال الدين بوظيفة الوسيط والحكم في نفس الآن، وفي هذا النظام الطائفي يحرم الفرد من حقه في المساواة،ومن تعامله مع الدولة والمجتمع على اساس ديقراطي،بل يحرم من اعتماد العقلانية في التفكير والعلاقات الإجتماعية كوسيلة من وسائل تنظيم المجتمع وتحقيق ثقدمه من ناحية أخرى. فالنظام الطائفي يقوم على التمييز بين المواطنين ومنح الامتيازات لفئةدون اخرى،حسب ترتيب الاقلية الطائفية وبالتالي يثير التعصب والحقد والتناحر غير الموضوعي بين المواطنين.(سليمان 1991،ص196)

ويفرق الكثير من الكتاب بين مفهومي الطوائف SECTS والطائفة SECTERIANISM:

- مفهوم الطوائف:يشير فقط الى التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الافراد او المجموعات التي يتكون منها المجتمع.

- مفهوم الطائفية: يشير الى استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق اهداف سياسية او اقتصادية او ثقافية لزعماء او ابناء طائفة معينة في مواجهة طائفة اخرى وعادة ماتصبح الطائفية بهذا المعنى ستارا او ذريعة تستخدم ء الدين ء كوسيلة لتحقيق اهداف دنيوية. (سليمان 1991،ص197)

هـ- الجنسية :كل من المواطنة والجنسيةيعبر عن الوضع القانوني للفرد في علاقته بالدولة,إلا أن المواطنة يغلب عليها الإستعمال في الإطار القانوني الداخلي حيث مجال الحقوق الذي يكفلها النظام القانوني الداخلي للأفراد في مواجهة الدولة التي يحملون عضويتها وإليها ينتسبون،على حين يغلب استخدام الجنسية في الإطار القانوني الدولي حين يصبح الفرد مجرد موضوع لعلاقة ما بين دولتين او أكثر في إطار قانوني دولي،وتشير الجنسية إلى علاقة بين فرد ودولة تمنحه جنسيتها بناء على الولاء الذي يكنه الفرد لها،وان الولاء يستخدم كمصطلح عام للاشارة الى جملة الالتزامات التي تقع غلى عاتق الفرد ازاء الدولة التي ينتمي اليها،كذلك تشير الجنسية الى وضع الافراد من وجهة نظر القانون الدولي بمعنى كل فرد له رابطة بدولة معينة ينتمي اليها وتمنحه جنسيتها بغض النظر عن ماهية الحقوق والواجبات التي تعتمد على دستور وقوانين الدولة ومن ثمة ليس بالشرط الضروري ان تحوي الجنسية حق ممارسة الحقوق والوظائف المدنية والسياسية، فيكون للجنسية بالتالي معنى اوسع من المواطنة التي قد تستخدم احيانا كبديل لها، والجنسية تكتسب السمة الدولية بينما ترتكز المواطنة على الاطار الوطني فهي تميز بين الداخل والخارج، تعبر فيه المواطنة عن العلاقة القانونية بين الفرد والجماعة السياسية التي ينتمي اليها وتتحول الى علاقة بين دولتين او اكثر، بمناسبة الوضع القانوني للفرد من ناحية ثانية.(وبير 1998،ص77)

ثالثا: المواطنة والعولمة:

العولمة في جوهرها ظاهرة تهدف إلى توحيد العالم في كافة الميادين فيبدو كحتمية قائمة على التطورات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة التي شهدت دفعة نوعية وتحولات جذرية في نهاية القرن الأخير(leca) 1986,p186،قبل ثلاثين عاماً ربما لم يكن أحد ليتخيل أن ثورة التكنولوجيا والاتصالات ستبلغ هذا المدى الهائل،لقد اجتاحت تلك التكنولوجيا كل ميادين الواقع والوعي، حيث أعادت خلق مفاهيم وعلاقات جديدة لها لغتها وأسئلتها وصعوباتها،غير أننا في هذه المقالة لن نخوض في تعريف هذه الظاهرة، وسنحاول الابتعاد وعدم الوقوع في مصيدة الانحراف المنهجي أو المعرفي الناتج عن إشكالية التمركز حول الذات، أو التخصص: الاقتصاد، الثقافة، الاجتماع، بما يقطع النقاش والمقاربة عن سياقاتها الشاملة، وبالتالي تبدو الرؤية أو التحليل وكأنها نتاج النظر إلى مرآة محدبة لا ترى ذاتها إلا بصورة مضخمة، فمن هذا الإطار علينا التمييز بين جانبين عند التعامل مع ظاهرة العولمة:

العولمة الإقرار بهذه المرجعية يستدعي عملية مرافقة تتمثل بإعادة صياغة ثقافة الأمم والشعوب والجماعات، وهذه تتم عبر ديناميتين:

الأولى: إلغاء الخصوصيات وإدغامها في النموذج العام المهيمن، ويشمل ذلك احتقار عادات الأمم والشعوب وتقاليدها وتراثها وثقافتها القومية والإثنية والدينية، أو احتواءها وتفريغها من محتواها الايجابي.

الثانية: إطلاق دينامية التفتيت والشرذمة والتناقضات ذات المضمون الطائفي والديني والاثني؛ لدفع المجتمعات إلى فقدان اليقين، والشك في الذات، وصولاً لليأس والإحباط. ضمن هذا السياق تأتي عملية تمزيق الدول وإشعال الحروب الطائفية والإثنية في العراق وأفغانستان. وفي الوقت الذي تجري فيه عملية إلغاء الخصوصيات والقفز عنها واحتقارها، تجري عملية مرافقة تتمثل في تعميم النموذج الثقافي الأمريكي، هنا نصبح أمام عمليه هائلة ونماذج مذهلة تبدأ من أصغر الأشياء لتطال عموم الواقع، وهذه عملية تأخذ أبعاداً وتجليات مذهلة، إنها غزو ثقافي شامل ومتواصل يأتينا عبر مختلف وسائل الاتصال والتكنولوجيا، تبدأ العملية بتشويه

الوعي وتزوير الواقع: فمقاومة الهيمنة والاحتلال تصبح مرادفاً للإرهاب؛ وحماية بعض العادات والتقاليد تصبح خرقاً لحقوق الإنسان؛ واحترام معتقدات الأمم والجماعات وأديانها يصبح تحريضاً على العنف وحجْراً على الحرية. ضمن هذا الإطار يتم عولمة مفاهيم من قبيل: محور الشر، ومن ليس معنا فهو ضدنا، وتصبح المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال إرهاباً.

عملية تعميم النموذج الثقافي الأمريكي الرأسمالي وتصديره تتم في كل الميادين وبكل الوسائل. وضمن هذا الإطار، يأتي مفهوم العولمة الثقافية كقوة شاملة، وعبره يتم تشييء كل شيء وتسليعه، وفي المقدمة الإنسان، عملية يجري عبرها تحويل العالم إلى كازينو للمقامرة، فالمرأة ليست عصرية إلا إذا انضبطت لمقاييس الجمال السائدة عند المرأة الكاليفورنية، والرياضة والألعاب الأوليمبية تتحول إلى صناعة وعمل يدر مليارات الإرباح، ونجاح الفنان مرتبط بمدى قدرته على تقليد الأغاني الأمريكية والرقص الأمريكي، إنها عملية تعميم مذهلة تدفع نحو الهبوط والانحطاط والضياع في سوق الرأسمال، وتجارة المخدرات، والدعارة، والجنس، وتحويل كل شيء إلى لا شيء، في لحظة واحدة، وتحت حمى مضاربة الاحتكارات وبورصات المال في نيويورك تنهار أسواق قارات بكاملها، آمال الناس وأحلامهم ساحة من ساحات مغامرة رأسمال، ومآسي الأمم وكوارث الطبيعة تتحول إلى ميدان للتجارة والمضاربة،إذن نحن في عصر العولمة الأمريكية، بما هي إعادة صياغة الوعي والثقافة والمجتمعات بصورة عميقة ومتسارعة، لتستجيب لشروط الهيمنة الأمريكية بأكثر مظاهرها عنفاً.

وضمن إطار هذه العملية، وفي سياقاتها الشاملة، تتفاعل الخصوصيات الثقافية لتجد نفسها في مواجهة رياح عاتية تعصف بكل شيء، وأي ثقافة لا تملك الوعي والقدرة على حماية ذاتها والصمود، فإنها ستسحق تحت جنازير العولمة التي لا ترحم، والعولمة الإمبريالية المتوحشة تملك من أدوات الفعل والتأثير ما يجعل من المواجهة عملية ضارية في كل المستويات،فالغزو الثقافي إن جاز التعبير يتحرك مستخدماً أدوات مركبة ومعقدة وتحت يافطات براقة وخادعة، إنه يأتي أحياناً تحت شعار تعزيز الديمقراطية في المجتمعات النامية، أو محاربة التخلف، أو تشجيع التنمية أو تعزيز الثقافة أو حوار الحضارات أو الأديان.

ذإنه يخلق أدواته على شكل مؤسسات اجتماعية ثقافية وتنموية، ويؤسس المنتديات، ويصدر الصحف، وينشئ الروابط الثقافية، وفق عملية تجري على السطح وفي الأعماق. هكذا يتحول الاقتصاد والمساعدات إلى ثقافة، كما تتحول السياسة إلى بنى اجتماعية، هذه العملية الشاملة والمتداخلة نعيشها أيضا نحن كفلسطينيين وعرب، نكتوي بنارها ونتائجها، ونعيش تجلياتها على شكل فوضى وارتباك أحياناً، وتشوهات ثقافية أحياناً أخرى. وعي هذا الواقع بأبعاده يغدو مسالة حيوية ولها أولوية مطلقة إذا ما أردنا الصمود وحماية الذات بما هي هوية وطنية أو قومية أو حضارية أو ثقافية، مع الاحتفاظ بأبعادها الإنسانية والتاريخية،مواجهة الغزو والتشويه أو النفي الثقافي تستدعي عملية مقابلة واعية وشاملة تقوم على احترام الذات الثقافية والخصوصية، بما هي نتائج التجربة التاريخية بمركباتها الحضارية والتراثية واللغوية، إنها بمثابة جوهر الهوية القومية التي تجد ذاتها في إطار التفاعل الإنساني الشامل والاعتراف بالآخر واحترام خصوصيته،في إطار ذلك.

وتأسيساً عليه، تصبح عملية التربية مسألة وجودية بالمعنى الثقافي والاجتماعي، إنها عملية إبداع وخلق وإطلاق ديناميات التطور وتحويل المكون الثقافي إلى قوة دافعة للصمود، وقوة تملك شروط التفاعل والقدرة على الاستفادة من منجزات العلم وثورة المعلومات لتعزيز الوعي، ومواجهة ثقافة الاستلاب والدونية

والاغتراب الثقافي والاجتماعي. بهذا المعنى، فإن العملية التربوية هي فعل اجتماعي واعٍ شامل يأتي في سياق إستراتجية سياسية وطنية تدرك إمكانات المجتمع والأمة، وتتعامل معها باعتبارها الاحتياط الاستراتيجي الذهبي الذي لا يحتمل العبث أو التبديد، هذه الرؤية تستدعي تفاعلاً عميقاً ما بين الثقافة والتربية ومنجزات العلوم، وبالتالي تخطي مأزق الجمود والانحباس الذي تعاني منه العملية التربوية، إذ لا يمكن الحديث عن إبداع ثقافي مع استمرار تخلف النظام التعليمي، وغياب الإبداع الثقافي يعني في المحصلة الاستسلام أمام الثقافات الوافدة،غير أن الصمود الثقافي ليس معزولاً عن الصمود السياسي الذي يعني في الجوهر حماية حقوق الشعب والأمة ومصالحهما، وبالتالي حماية ثرواتها البشرية ومصالحها الاقتصادية، هنا يدخل المجتمع في حالة اشتباك إيجابي شامل مع كل تجليات الضغط أو التأثير الثقافي، وتصبح الثقافة قوة فاعلة في تحديد الخيارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع، بما ينسجم مع خصوصيات هذا المجتمع وتجربته الحضارية والتاريخية، نعم إننا أمام عملية اشتباك شامل إيجابي يطال اللغة، والتراث، والتربية، والفنون، والسلوك الفردي والجمعي، وبهذا يدخل المجتمع في ديناميكية النهوض، إنه يعيد اكتشاف ذاته وكرامته وخصوصيته، ويحول ذلك إلى فعل بناء وتفاعل مع المحيط الكوني، دون أن يسقط في متاهة الضياع والاستلاب الثقافي، وبهذا المعنى تصبح الممارسة الثقافية جزءاً من ممارسة ثقافية كونية أشمل في مواجهة العولمة الثقافية المتوحشة، التي تسعى لشطب الثقافات أو تفريغها من غناها الذاتي ولونها، وتحويلها إلى لون رمادي باهت.

ويبدو الحديث هنا وكأنه يحمل أو يعكس نزعة إرادوية، إذ قد يقول البعض: وهل بمقدورنا نحن الفقراء، نحن البسطاء، نحن الذين نعيش على هامش الفعل، أن نصمد أمام هذا الجبروت وهذا الهجوم الشامل؟نعم بمقدورنا إذا ما وضعنا أنفسنا في سياق الصراع والتناقضات الكونية، حيث مليارات البشر، بما في ذلك مئات الملايين في الدول الإمبريالية نفسها، تعاني من ويلات العولمة المتوحشة وآثارها، إننا جزء من مشروع إنساني بديل، المهم أن نعيد الالتفات لذاتنا لقراءة هذه الذات بصورة أعمق، وإدراك عناصر القوة الروحية والثقافية، وتعلم استخدامها بصورة عقلانية واعية تعيد إنتاج القوة الثقافية من جديد، إذ إن أخطر التشوهات هي التي تجعل من العجز واليأس والإحباط مكوناً طبيعياً، وبالتالي تسلبه القدرة على المحاولة والمواجهة،إذن فالتربية، بما هي وعي وفعل، تغدو حجر زاوية لبناء أدوات الصمود وشروطه من جانب، والنهوض من جانب آخر، هذا يشترط التعامل مع التربية كعملية شاملة تعيد بناء وعي الذات الوطنية، أو القومية، أو الفردية في سياق سياسي ثقافي سلوكي، يحافظ على الخصوصية، وينفتح على الإنسانية بمكوناتها العلمية والثقافية بصورة متفاعلة، تدرك من أين تبدأ والى أين تسير، ولكي تغدو هذه العملية بشكل منظم، يجب أن تتحول إلى سياسة وفعل إستراتيجي؛ يشمل ذلك: الأسرة، المدرسة، نظام التعليم، السياسات العامة،أما ترك العملية رهناً بالعفوية والتمردات الفردية، فإنه يقودها إلى التخبط والضياع، ويدفعها إلى دوائر الانحراف والتشوه أو الانغلاق والنكوص السلبي. (القحطاني 1998،ص158)

إذن، التربية هي أداة تغيير بدونها يستحيل الحديث عن بناء الإنسان من جديد، باعتباره الحامل - كفرد وجماعة- لقيم الاحترام للانتماء الوطني أو القومي أو العقائدي وسلوكياته بصورة جدلية مبدعة وخلاقة،إننا ونحن نتحدث عن التربية، ضمن هذا الفهم، فإننا نطلق دينامية شاملة تقوم على احترام الذات الثقافية والحضارية من جانب، واحترام ذات الآخرين وثقافتهم من جانب آخر، وفي الوقت ذاته صيانة هذه الذات من الاستلاب، والشعور بالدونية، وتمليكها شروط الثقة بعيداً عن التعصب وتضخيم الأنا بصورة مرضية، بما يغذي الممارسة العنصرية أو التطرف المقيت، أو الحكم على الآخر ضمن مقولة الصحيح المطلق أو

الخطأ المطلق.

إن أخطر ما نواجهه كشعب وأمة في ظل العولمة المتوحشة هو الاندغام الكامل في ثقافة تلك العولمة، أو الانعزال المطلق عن العالم، ويصبح الجميع بالنسبة لنا مجرد أعداء، بما في ذلك الثقافات والأمم والشعوب والأديان المختلفة،أما البديل فهو رؤية ذاتنا كجزء فاعل من التاريخ الإنساني، وجزء من جبهة المقاومة الإنسانية الكونية التي تقف في مواجهة العولمة الأمريكية المتوحشة وترجماتها السياسية والثقافية والسلوكية.(سامح 2007،ص53)

ومن أجل أن نربط بين الكيفية التي يجب أن تتعامل معها ذواتنا (أي شخصيتنا الوطنية) مع غيرنا يتأكد النظر إلى أمرين مهمين هما:

أولاً: أن نعرِّف ذواتنا ومن نحن مشخصين هذا المعنى في مقابل العلاقة مع الآخر.

ثانياً: العلاقة مع الآخر في سياق الحركة الحضارية المعاصرة .

وإذا كان جوهر حقيقتنا هو أننا متعبدون لله ومستخلفون لعمارة الأرض فإن هذه الحقيقة تفرض علينا منطلقات "ثابتة" لا يمكن الحيدة عنها مهما اختلف الزمان والمكان. ومن هنا فالذي يحمل هذه الحقيقة أنّى وُجد فإنه مطالب بتجسيدها دون خلل أو خجل. وإذا كان بإمكان الإنسان أن يغيّر من (هَويته بالإنفتاح) أي بطاقة تعريفه أو جنسيته لظروف زمانية أو مكانية فإن (هُويته) بالضم أي عقيدته لا تقبل ذلك إلا إذا غير الإنسان حقيقته. وهنا نجد التكامل بين ماهو وطني بحت (أي جنسيته) وبين ماهو ديني (أي معتقده). إذ مهما اختلف الزمان والمكان لأي ظرف كان فإن الإنسان الصالح هو مقصد الإسلام .

وإذا ما تحدثنا عن هذا "الثابت" الذي نحتاج إلى تقريره وتعميقه في النفس والمجتمع فمن المهم التأكيد على أننا نحمل هُوية بيّنة، ثابتة، وحركية؛ وبينة أي واضحة المعالم لا لبس فيها ولا غموض عقيدة وشريعة. وثابتة إذ ترتكز على معالم وأحكام سماوية لا تقبل تشويه الإنسان في أي زمان ومكان. حركية، إذ لا تقبل الجمود فهي هوية فاعلة ومتفاعلة مع الزمان والمكان عطاءً واكتساباً.

والنتيجة التي نحتاج إلى أن نتوقف ملياً عندها أمام هذا العالم سريع المتغيرات أننا ونحن نعيش هذه المرحلة التاريخية تحديداً نحتاج إلى وعي بقيمنا وذواتنا وما يدور حولنا لأن ذلك كله ينعكس على دورنا ومستقبلنا المبني- شرطاً- على اتساق داخلي أكبر على مختلف المستويات لكي نعمل جميعاً وفق أهدافنا وأولوياتنا، وبالتالي يمكن أن نتعالى سوياً على التحديات خارجية كانت أم داخلية. ولن يكون ذلك متاحاً إلا بالشعور بالساحة المشتركة لمكونات المجتمع وعناصره سواءً أكانت مادية أو معنوية(.سامح 2007،ص55)

خـاتمة

إن تشكيل الفكر الوطني لا يتم بمنأى عن أثر المتغيرات العالمية المتنوعة وتأثيرها. وبالتالي فالأخذ بالاعتبار للبعد العالمي ومدى تأثيره بل وتكييفه ما أمكن ليخدم التوجهات المحلية هو محكّ دقيق وحساس لا للنجاح فقط في الحفاظ على الوطنية بل في تنمية معنى الفعل فيها والتفاعل معها بما يخدم المصالح العليا للوطن، ذلك أن التقصير في هذا المنحى يهيئ النفس للاستجابة والاختراق من قبل صناع التوجهات الأجنبية .

وخلاصة الأمر أن المواطنة كما ذكرنا آنفا كرّست المساواة في الحقوق، وأعطت للنضال السياسي بُعده السلمي، بتوسيع دائرة المشاركة السياسية، دون تمييز ديني أو عرقي، وإنما باعتماد الانتماء الوطني، وهذا لا يتعارض مع الدين وإنما يحقق مقاصده في العمران، والتعايش الإنساني،غير أن المسيرة التاريخية للمواطنة، والتفاعلات السياسية الطارئة حالياً مع وجود أقليات مسلمة في العالم الغربي، أخذت تظهر مطالب جديدة تكتسي طابعاً حقوقياً ودينياً في الآن نفسه، وهو ما يجعل المواطنة في مأزق حقيقي، بحيث يتحول عدم التمييز الذي تنادي به العلمانية الفرنسية مثلاً، إلى تمييز المسلمين عن غيرهم، والانتفاض من حقوقهم باسم مرجعية الدولة العلمانية .ربما مثل هذا المأزق العملي، والحقوقي الذي يمس نظرية المواطنة، جعلنا نتساءل عن إمكانية الارتكاز على مفهوم المواطنة كنظم للعلاقات الإنسانية، فغياب المرجعية المتجانسة يؤدي بالتأكيد إلى الرجوع للخصوصيات، مما يعني بدوره عدم شمول كلمة "المواطنة" مجموع البشر في ظلال كيان دولاني محدد،وعلى كل، فالتجربة التاريخية للدولة، تؤكد على حقيقة دائمة الوقوع ولصيقة بالدولة المعاصرة، هي أنه لم تصل الأمور بحضارة ما إلى تصنِّف الأفراد من دون تراتبية معينة، ومن دون أي معطى مسبق، سواء كان دينياً، أو حضارياً، أو إثنياً أو لوناً أو جنساً، وبالتالي فالمواطنة الكاملة عملياً غير محققة في الواقع، ولا يمكن تحقيقها بشكل مطلق في ظل جملة التطورات التي طرأت على الحياة برمتها في المائة سنة الأخيرة والتي جعلت الإنسان أمام بيئة جديدة لم يألفها البتة وهذا هو التحدي الرئيسي للمواطنة.

قائمة المراجع:

1. ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر للطبع والنشر، ط1، ج 15.
2. ايـايموت خ،المواطنـة في الفكـر الاسـلامي،تم تصـفح المقـال في 15 جـانفي 2017 علـى الـرابط التـالي: http://www.aafaqcenter.com/index.php?option=com_content&task=view&id=44&Itemid=33&limit=1
3. تقرير التنمية البشرية لعام (2000).
4. الحقيل،س.ع.ا،(1990). الوطنية ومتطلباتها في ضوء تعاليم الإسلام، ط1، الرياض، مطابع الشريف.
5. خضر،ل.ا،(2006). الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، ط1 القاهرة:عالم الكتب.
6. خوري،ر،(1993).الفكر العربي الحديث، .تحقيق وتقديم محمد كامل الخطيب .ط3 .وزارة الثقافة .دمشق .
7. الخوري،س.ن، بعض مسائل المواطنة بين القانون والواقع، مشروع الثروة، تم تصفح المقال في 20 جانفي 2017 على الرابط التالي: http://arabic.tharwaproject.com/node/5131
8. سامح،ف،(2007). المواطنة،ط1 القاهرة مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.
9. سعيد،ا.ع،(1998).التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين، ط1، القاهرة، دار عالم الكتاب.
10. السليمان،س.س،(1991). اتجاهات بعض المربين نحو الدراسات الاجتماعية في مدينة الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، رسالة الخليج العربي، (38).
11. الشريدة،خ.ب.ع، صناعة المواطنة في عالم متغير رؤية في السياسة الاجتماعية، دراسة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي الباحة 28/1/142626 - هـ
12. عبد بركات،ي.خ، مبدأ المواطنة في استحقاق الدستور الدائم.، تم تصفح المقال في 20 جانفي 2017 على الرابط التالي http://www.annabaa.org/nbanews/49/069.htm
13. عبدالتواب،ع.ا،(1993). دور كليات التربية في تأصيل الولاء الوطني، دراسات تربوية (35)، القاهرة.
14. الكواري، ع، (2001). مفهوم المواطنة في الدولة القومية، المستقبل العربي (264).
15. القحطاني،س.ع،(1998).التربية الوطنية "مفهومها، أهدافها، تدريسها"،مكتب التربية العربي لدول الخليج،رسالة الخليج العربي،(66).

16. مهنا،ع.ا(1988).رسائل الجاحظ 16/1،دار الحداثة . بيروت .
17. هويدي،ف، (الأربعاء 1995/1/25). المواطنة في الإسلام. جريدة الشرق الأوسط، (5902).
18. زيبري،(1998). نحو أشكال جديدة من المواطنة، ترجمة بهجت عبده، مكتب التربية الدولي، القاهرة، مستقبليات، (02).
19. Leca, J ,(1996)."Individualisme et citoyenneté", in Sur , L'individualisme dir, P. Birnbaum et J. Leca, P.F.N.S.P., Paris.